سلسلة ترجمات الزيتونة (٩)
إصدار تجريبي (ابريل ٢٠٠٥)

سوريا بعد لبنان.. لبنان بعد سوريا

Syria after Lebanon, Lebanon after Syria

الملخص التنفيذي

إعداد: مجموعة الأزمات الدولية
International Crisis Group

Middle East Report N°39
12 April 2005

العنوان الإلكتروني:
http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3368&l=6

سوريا بعد لبنان.. لبنان بعد سوريا

التقرير التاسع والثلاثون لمجموعة الأزمات الدولية International Crisis Group 12 April 2005

شكّل اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري ذروة سلسلة من الأحداث التي حملت معها بدايات تغييرات جذرية لن تنحصر بمستقبل لبنان، بل ستتعداه إلى سوريا والمنطقة بأكملها، وحتى الآن تعاملت جميع الأطراف اللاعبة على الساحة سواء اللبنانية أو الدولية بحكمة، وبدت آفاق الانسحاب السوري الكامل من لبنان، وإجراء انتخابات حرة فيه أقرب من أي وقت مضى، ولكن تبقى مخاطر اندلاع العنف من جديد محتملة جداً، إذ ليس من المستبعد أن يقوم النظام السوري الذي أصبح يشعر بأن وجوده على المحك بردة فعل عنيفة سواء بشكل مباشر أو عبر حلفائه في لبنان وغيره من دول المنطقة، كما أنه من المحتمل أن تقوم الولايات المتحدة - التي تشعر بأن أهدافها الأوسع في المنطقة أصبحت ممكنة التحقيق- بعمل ما قد يثير ردة فعل عنيفة من سوريا، بالإضافة إلى أن حزب الله والفصائل الفلسطينية المسلحة، والطبقة السياسية اللبنانية التي تعيش حالة من التشظي الكبير قد تمنح جميعها فرصاً للتدخل الخارجي، مما يمهد الطريق لانتشار الفوضى على الساحة اللبنانية. إن ما قد يحدث في لبنان سيكون له تأثيرات على المنطقة برمتها، فبالتأكيد سيكون له تأثير على سوريا وحزب الله، ومن المحتمل أن ينعكس تأثيره على عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، ولربما امتدت تأثيراته إلى العراق أيضاً. ولكن التعامل مع هذه القضايا قبل النظر في القضية اللبنانية هو الطريق الأكيد إلى التعامل معها كلها بشكل خاطئ.

مهما كانت الدوافع وراء اغتيال الحريري، فإن عملية اغتياله زادت الضغط على سوريا، وجمعت أطرافاً لاعبة على الساحة كانت يوماً ما متفرقة ولكل منها أهدافه: الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تعطي الأولوية لإنهاء الدعم السوري لحزب الله والفصائل الفلسطينية المسلحة وللمتمردين العراقيين؛ وفرنسا الأكثر اهتماماً في لبنان، والتي كانت لا تزال تعلق آمالاً على الرئيس السوري؛ والناشطون على الساحة السياسية اللبنانية الذين قلما اتفقوا على شيء. ولأن نفوذ الحريري يتخطى لبنان بكثير، حيث أقام جسور علاقات مع معظم دول العالم، فإن مقتله أسهم ولو بشكل مؤقت في تسريع اتفاق خصوم سوريا على مجموعة من محددة من المطالب: الانسحاب السوري العسكري والمخابراتي الكامل من لبنان، معرفة الحقيقة في ما يخص اغتيال الحريري، وإجراء انتخابات حرة.

وفي بداية عام ١٩٩٤، أرتأت المجموعة الدولية للأزمات بأن تجنب الأزمة بين الولايات المتحدة وسوريا يقتضي أن يغير الطرفان من مقاربتهما، وأن توضح الولايات المتحدة الأمريكية ما الذي تريده من سوريا، فيما توضح سوريا ما الذي تريده بالمقابل، حين تغير من سياستها. ولكن

الظاهر أن سياسة الضغط ورفض الاستماع ومناقشة مطالب سوريا قد أعطى ثماراً، فالنظام البعثي معزول أكثر من أي وقت مضى، وعلى حافة خسارة مكاسب إقليمية أساسية، وهناك تساؤلات تبرز حول مدى قدرته على الصمود وهو على هذه الحال، ولذلك فإن الإدراة الأمريكية ترى أن الوقت ليس وقت كلام بل وقت ضغط وحشر للنظام السوري في الزاوية.

ومع ذلك، فإنه لا الولايات المتحدة الأمريكية ولا بقية المجتمع الدولي يمكن أن يتحمل نتائج الاختلاف على توقعاتهم لتصرفات اللاعبين اللبنانيين والسوريين. إنّ رحيل سوريا عن لبنان أصبح أمراً مؤكداً، ولكن ماذا بعد رحيلها؟ السيناريوهات كثيرة، ولكن بعضها مستبعد حدوثه، والبعض الآخر مبالغ فيه، ولكن مكونات العنف تبقى موجودة. من وجهة النظر السورية فإن الحماس الذي أبدته الولايات المتحدة فجأة حول السيادة اللبنانية ليس إلا أداة لزعزعة استقرار سوريا تمهيداً لتنفيذ مشروع الولايات المتحدة في المنطقة، ومن وجهة نظر حزب الله فإن انسحاب سوريا ليس سوى الفصل الأول مما سيلي من أمور تخطط لها الولايات المتحدة الأمريكية، وما تصبو إليه إسرائيل من نزع سلاحه، والغالب أن حزب الله سيقاوم هذه السيناريوهات ولكن ليس بالضرورة عبر استخدام القوة. بالنسبة للطبقة السياسية المتشظية في لبنان سواء المموالية أو المعارضة لسوريا، فإن الانسحاب السوري سيعيد فتح ملفات أغلقت أو سكت عنها بعد إنتهاء الحرب الأهلية، ابتداء بالعلاقات الطائفية وتوزيع السلطة وليس انتهاء بموضوع حزب الله والوجود الفلسطيني. كل هذه العوامل تغري اللاعبين الدوليين باستغلالها، ففي بلد مليء بالسلاح، تعود أن يكون مسرحاً لحروب الآخرين على أرضه، وعلى مشارف إعادة النظر بتوزيع السلطة والموارد فيه، فإن كل وسائل ودوافع عودة العنف موجودة. والإغراءات بالنسبة للولايات المتحدة لكي تستغل الوضع لتحقيق أهداف أوسع في المنطقة كبيرة ومفهومة، ولكنها خطيرة، وخاصة على اللبنانيين، ولذلك يجب تفريق قضايا الانسحاب السوري من لبنان وما يتعلق بسيادته واستقلاله وحريته، وإجراء تحقيق دولي حول اغتيال الحريري، عن غيرها من الأهداف التي قد تعيق التوصل إلى هذه الامور. ولذلك فإن الوضع الحالي يتطلّب من الولايات المتحدة الأمريكية أن تتحكم بشهيتها لتحقيق أهداف أوسع في مثل هذه الظروف، ويتطلب من المعارضة أن تحافظ على اعتدالها، كما يتطلب من سوريا أن تتجنب استخدام سياسة الأرض المحروقة.

وقد وجهت مجموعة الأزمات الدولية مجموعة من التوصيات إلى الفرقاء اللاعبين على الساحة ودعتهم إلى اخذها بعين الاعتبار:

توصيات إلى القوى السياسية اللبنانية بمن فيها المعارضة وحزب الله:

١- تبني أرضية مشتركة تشتمل على ما يلي من خطوات فورية متعاقبة:

أ- تأليف حكومة مؤقتة مهمتها تنظيم الانتخابات.

ب- إقرار قانون انتخابي على أساس القضاء وتقسيم بيروت وفقاً لقانون عام ١٩٦٠ الانتخابي، وتوجيه دعوة رسمية للمجتمع الدولية لإرسال مراقبين قبل موعد الانتخابات بمدة كافية.

ت- الوصول من خلال الحوار في مرحلة ما بعد الانتخابات النيابية إلى إجماع على حل القضايا العالقة وتطبيق ما لم يتم تطبيقه من اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩، بما في ذلك موضوع حزب الله، وأخذ مخاوف سوريا بعين الاعتبار خلال بلورة شكل السياسات التي سوف تتبع تجاه إسرائيل، والتأكيد على العلاقات الوثيقة بين سوريا ولبنان على أساس الاحترام المتبادل لسيادة الدولتين، والإجماع على أن اتفاق الطائف يشكل الأرضية لأي اتفاقات سياسية مستقبلية.

ث- الاتفاق على وجوب محاكمة أي شخص يثبت محققو الأمم المتحدة مسؤوليته عن اغتيال الرئيس رفيق الحريري، والسماح لمراقبين دوليين بحضور جلسات المحاكمة.

ج- توقيف رؤساء الأجهزة الأمنية والاستخباراتية عن العمل حتى تظهر نتيجة التحقيقات.

ح- إتمام انسحاب سوري عسكري واستخباراتي كامل مع نهاية شهر أبريل ٢٠٠٥.

٢- والنقاشات الواسعة التي يجب أن تجرى بعد إجراء الانتخابات الحرة وتشكيل الحكومة حول كيفية تطبيق ما لم يطبق من اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ يجب أن ترتكز على المبادئ الثلاثة التالية:

أ- احترام الخط الأزرق الذي يفصل بين لبنان وإسرائيل وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، والتزام لبنان بعدم القيام باعتداءات على أهداف إسرائيلية حتى في مزارع شبعا.

ب- نشر الجيش اللبناني على الحدود اللبنانية الإسرائيلية.

ت- تحويل الجناح العسكري لحزب الله تدريجياً إلى وحدة خاصة في الجيش اللبناني خاضعة لإمرته، والاتفاق مع حزب الله على التزامه بقرارات الحكومة المتوافق عليها في ما يتعلق بإعادة نشر صواريخه على بعد ثلاثين كيلومتراً من الحدود تمهيداً لتسليمها للحكومة اللبنانية.

ث- نزع سلاح حزب الله بشكل كامل في إطار التقدم نحو اتفاقات سلام بين لبنان وإسرائيل، ولبنان وسوريا.

توصيات إلى الإدارة الأمريكية:

٣- العمل في الكواليس على دعم عملية انتقال سلمي في مؤسسات الدولة وإجراء انتخابات حرة، إذا تم الاتفاق بين الأطراف اللبنانية على ما ذكرناه من خطوات أعلاه.

٤- التأكيد على ضرورة عدم تدخل إسرائيل سواء كان التدخل بالقول أو بالفعل، وبالتحديد إيقاف الاختراق غير المبرر للأجواء والمياه اللبنانية، وفق ما جاء في القرار الدولي ٤٢٥.

٥- إعادة التشديد على أولوية الانسحاب السوري، والتوضيح على أن أي أحداث عنف تقع في لبنان يثبت تورط سوريا فيها سوف تستدعي مزيداً من العقوبات على سوريا.

٦- إعادة التشديد على أن الوضع النهائي لحزب الله هو قضية يجب التوافق عليها لبنانياً، وعلى أن الولايات المتحدة مستعدة لمعاملة الحزب على أنه حزب سياسي شرعي، حين يتم نزع سلاحه ويوقف كل أنشطته العنيفة.

٧- إجراء مباحثات مع سوريا (بعد انسحابها الكامل من لبنان وإجراء الانتخابات اللبنانية) حول الأمور التي تثير قلق واشنطن بما فيها العراق، والدعم الذي تقدمه سوريا للفصائل العسكرية الفلسطينية، والعلاقات السورية الأمريكية، والبحث في التصورات المتعلقة بمفاوضات السلام السورية الإسرائيلية.

توصيات إلى الاتحاد الأوروبي:

٨- استخدام نفوذ الاتحاد الأوروبي الاقتصادي من أجل الضغط على الحكومة اللبنانية وكتلة الموالاة لإجراء انتخابات نيابية حرة ونزيهة في وقتها.

٩- إرسال فريق لمراقبة مسار الانتخابات قبل وقت إجرائها، وتمويل مجموعات مراقبين لبنانيين، والاستعداد لإرسال مراقبين لمحاكمة المشتبه بتورطهم باغتيال الحريري.

١٠- المحافظة على موقف الاتحاد الأوروبي الحالي فيما يتعلق بعدم وضع حزب الله على لائحة المنظمات الإرهابية أمراً قابلاً لإعادة النظر فيه في حال تورط الحزب بأعمال إرهابية، وإجراء مباحثات مع الحزب لتشجيعه على الانخراط بشكل كامل في العملية السياسية اللبنانية.

١١- تعليق المصادقة على اتفاقية الشراكة بين سوريا والاتحاد الأوروبي إلى حين تحقيق الانسحاب السوري الكامل من لبنان، وإجراء انتخابات لبنانية حرة ونزيهة.

١٢- البدء في التحضير لمؤتمر باريس ٣ لمعالجة موضوع الدين اللبناني بعد الانسحاب السوري من لبنان وتشكيل حكومة لبنانية جديدة.

توصيات إلى الحكومة السورية:

١٣- تطبيق تعهدات الحكومة السورية بالانسحاب العسكري والاستخباراتي الكامل من لبنان مع نهاية أبريل ٢٠٠٥، استجابة لقرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩، والامتناع عن استبدال قواتها بوكلاء لها داخل لبنان.

١٤- الابتعاد عن أي خطوات من شأنها أن تزعزع الاستقرار أو تعيد البلاد إلى دائرة العنف، سواء كان ذلك بشكل مباشر أم بطريقة مقنعة بأيدي وكلاء سوريا اللبنانيين المؤيدين لها.

١٥- إقامة علاقات ديبلوماسية طبيعية مع لبنان، بما في ذلك تبادل السفارات في كلا العاصمتين، وإطلاق سراح السجناء اللبنانيين.

١٦- جعل كل المؤسسات الاستخباراتية والأمنية السورية خاضعة للسيطرة المدنية، عبر إنشاء المجلس المدني للأمن القومي.

١٧- إيضاح موقف الحكومة السورية من مزارع شبعا من خلال محادثات رسمية مع مجلس الأمن الدولي بعد الانسحاب من لبنان وإجراء الانتخابات الحرة فيه.

١٨- المضي قُدماً في عملية الإصلاح السياسي الداخلي عبر رفع حالة الطوارئ، والترخيص لأحزاب المعارضة، وإصدار عفو عام عن المعتقلين السياسيين، وعقد مؤتمر وطني للأحزاب السياسية تستطيع أن تشارك فيه شخصيات ونشطاء سياسيون ويتم خلاله بحث موضوع الوفاق الوطني وإجراء انتخابات تعددية.

توصيات إلى الحكومة الإسرائيلية:

١٩- تجنب التدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية، حتى من خلال الإدلاء بالتصريحات في هذا الخصوص، والتوقف عن تنفيذ خروقات غير مبررة للأجواء والمياه اللبنانية وفق ما جاء في قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥.

٢٠- بحث إمكانية التوصل إلى ترتيبات بعد الانسحاب من لبنان، تعلن سوريا بموجبها رسمياً أن مزارع شبعا هي أرض لبنانية، ويسلم حزب الله بموجبها صواريخه إلى الجيش اللبناني، ويعيد انتشاره على بعد ثلاثين كيلومتراً من الحدود، فيما ينتشر الجيش اللبناني على هذه الحدود، كما تنسحب إسرائيل من مزارع شبعا.

٢١- اختبار نوايا سوريا فيما يخص عملية السلام.

توصيات إلى مجلس الأمن الدولي والأمانة العامة للأمم المتحدة.

٢٢- التركيز على موضوع تطبيق القرار ١٥٥٩.

٢٣- البدء بالتحقيقات فيما يخص اغتيال الحريري والتأكيد على محاكمة الفاعلين.

٢٤- تذكير كل الأطراف بمسؤولياتهم تجاه الالتزام باحترام الخط الأزرق والقرار ٤٢٥، وعدم القيام بأي خرق بري أو جوي أو بحري.

٢٥- تنظيم أنشطة الأمم المتحدة في لبنان، وتحديد دور الأمم المتحدة فيه.